

نظرية العدالة الجنائية التكميلية

مرجع أكاديمي عالمي في القانون الجنائي التجديدي
والحوكمة الوقائية التصالحية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

مؤسس نظرية العدالة الجنائية التكميلية

باحث قانوني مستقل،

الطبعة التأسيسية الأولى

2026

صفحة الحقوق والنشر

جميع الحقوق محفوظة

نظرية العدالة الجنائية التكيفية مرجع أكاديمي عالمي
في القانون الجنائي التجديدي والحوكمة الوقائية
التصالحية

تأليف الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الطبعة التأسيسية الأولى 2026

يحظر نسخ أو إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا
المرجع بأي وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما
في ذلك التصوير والتسجيل ونظم التخزين والاسترجاع
المعلوماتية دون الحصول على إذن خطي مسبق من
المؤلف. يُسمح بالنقل والاستشهاد الأكاديمي بشروط
التوثيق الكامل وفق المعايير الدولية، ويحظر التعديل
الجوهري أو التوظيف الأيديولوجي أو التجاري أو
السياسي دون إذن كتابي صريح.

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي الطاهر، داعيا الله
لهما بالرحمة الواسعة والمغفرة الجزيلة وجنة الخلد.

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال الرخاوي، قرة عيني ونور
قلبي في الدنيا والآخرة.

أهدي هذا الجهد العلمي التأسيسي عسى أن يكون
مرجعا مستداما وصدقة جارية في موازين حسناتهم،
ومنارا معرفيا يضيء طريق العدالة الجنائية الإنسانية
في عصر التعقيد الرقمي والبيئي والاجتماعي.

فهرس المحتويات

تمهيد المؤلف

المقدمة التأسيسية الإشكالية المنهجية والرؤية
التجديدية

الباب الأول الأسس الفلسفية والأنطولوجية للنظرية

الفصل الأول نقد النموذج الجنائي التفاعلي العقابي

الفصل الثاني المسلمات الست غير القابلة للاختزال

الفصل الثالث من العقاب الفردي إلى المسؤولية
النظامية التكيفية

الباب الثاني البنية المنهجية والآليات التشغيلية

الفصل الرابع طبقة الرصد الاستباقي ونمذجة الأثر
الجنائي

الفصل الخامس طبقة المسؤولية التكاملية وشبكة
السببية النظامية

الفصل السادس طبقة الجزاء التصالحي وإعادة التوازن
المجتمعي

الفصل السابع طبقة المراجعة القضائية المختلطة

وضمانات الحقوق الأساسية

الباب الثالث الضوابط الدستورية والأخلاقية وآليات
الحماية المؤسسية

الفصل الثامن ميثاق النزاهة الجنائية وحدود التدخل
الوقائي

الفصل التاسع سيادة البيانات الجنائية والحق في
الدفاع الرقمي

الفصل العاشر آليات الطعن الفوري والتصحيح المنهجي
والمراجعة العابرة للثقافات

الباب الرابع التطبيقات المؤسسية وخارطة الاعتماد
العالمي

الفصل الحادي عشر الجرائم الرقمية العابرة للحدود
والمسؤولية الخوارزمية

الفصل الثاني عشر الجرائم البيئية والمناخية والعدالة

الأجيالية

الفصل الثالث عشر جرائم الشركات والمنظمات
المعقدة والمسؤولية الحوكمية

الفصل الرابع عشر مسار النشر الأكاديمي والمعايير
الدولية والاعتماد السياساتي

الخاتمة التأسيسية من سجن العقاب إلى مجتمع
الاستعادة التكميلية

الملاحق المنهجية والإجرائية

الورقة البحثية المحكمة المدمجة

المراجع المعتمدة

السيرة الأكاديمية للمؤلف

إقرار النزاهة الأكاديمية

تمهيد المؤلف

يأتي هذا المرجع الشامل استجابة لأزمة وجودية تواجه النظم الجنائية المعاصرة في جميع أنحاء العالم. فالنموذج التقليدي للقانون الجنائي، القائم على رد الفعل العقابي بعد وقوع الجريمة، والتركيز على المسؤولية الفردية المباشرة، والاعتماد على السجن كأداة رئيسية للردع، يواجه عجزا منهجيا صارخا أمام تعقيدات العصر. الجرائم الرقمية تتخطى الحدود الجغرافية في أجزاء من الثانية، والجرائم البيئية تتراكم آثارها عبر أجيال، والجرائم المؤسسية تنتج عن شبكات معقدة لا يمكن عزل مسؤولية فرد واحد فيها، والأضرار النفسية والاجتماعية للضحايا تظل دون استعادة حقيقية رغم صدور الأحكام. ظل الفقه الجنائي التقليدي يعالج هذه الظواهر عبر نصوص جزئية أو اجتهادات قضائية متفرقة، مما أنتج نظاما يتسم بالتدخل المتأخر، وعدم اليقين القضائي، وإعادة إنتاج دورة العنف بدلا من كسرها. يطرح هذا المرجع نظرية جنائية غير مسبقة على المستوى العالمي، تعيد تعريف الغاية من القانون الجنائي من العقاب

التفاعلي إلى الوقاية الاستباقية والاستعادة
التصالحية، وتوسع مفهوم المسؤولية من الفرد
المعزول إلى الشبكة النظامية، وتربط الجزاء بإصلاح
الضرر وإعادة دمج الجاني والمجني عليه في نسيج
مجتمعي متوازن. هذه النظرية قابلة للقياس،
والتدقيق، والتطبيق التدريجي، دون المساس
بالضمانات الدستورية أو حقوق الإنسان الأساسية.
إنها ليست بديلا عن التشريعات الجنائية القائمة، بل
طبقة فقهية وتشريعية مكملة تحول القانون الجنائي
من أداة ردع عقابي إلى بنية وقائية تصالحية، خاضعة
للمساءلة المستمرة، وقابلة للدحض التجريبي. صُمم
هذا العمل وفق أعلى معايير النشر الأكاديمي
العالمي، ليكون مرجعا تأسيسيا للباحثين، والقضاة،
والمشرعين، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات
الجامعية المهتمة بمستقبل العدالة الجنائية في ظل
التحولات المعرفية والتقنية والبيئية والاجتماعية
الجزرية.

المقدمة التأسيسية الإشكالية المنهجية والرؤية
التجديدية

تتمحور الإشكالية المنهجية المركزية التي يعالجها هذا المرجع حول العجز البنيوي للنموذج الجنائي التقليدي في تحقيق غايات العدالة الحقيقية في العصر المعاصر. فالنموذج السائد يفترض أن الجريمة فعل فردي معزول، يرتكبه فاعل عاقل مختار، ضد ضحية محددة، في زمان ومكان معينين، مما يستدعي عقابا رادعا يردع الفاعل ويحمي المجتمع. هذا النموذج، رغم جذوره العميقة في الفلسفة الكلاسيكية والإنجازات التاريخية في تقييد التعسف، يواجه تحديات وجودية أمام ظواهر لا تنضبط تحت افتراضاته. الجرائم السيبرانية ترتكبها شبكات لامركزية عبر حدود متعددة، حيث يصعب تحديد الفاعل المباشر أو المكان الجغرافي للجريمة. الجرائم البيئية تنتج أضرارا تراكمية طويلة الأمد تؤثر على أجيال لم تولد بعد، مما يجعل مفهوم الضحية المباشرة والمكان والزمان التقليدي غير كاف. جرائم الشركات الكبرى تنشأ عن قرارات مؤسسية متشابكة، حيث تتوزع المسؤولية عبر مستويات إدارية متعددة، مما يجعل إسنادها لفرد واحد إجرائيا صعبا وأخلاقيا غير عادل. أنتج هذا العجز ثلاث إشكاليات منهجية متداخلة: إشكالية التوقيت، حيث يتدخل

القانون الجنائي بعد وقوع الضرر، بينما تستدعي طبيعة الأزمات المعاصرة تدخلا وقائيا استباقيا يمنع الضرر قبل وقوعه. إشكالية الإسناد، حيث تفشل قواعد المسؤولية الفردية المباشرة في تتبع الأضرار النظامية الموزعة عبر شبكات معقدة. إشكالية الغاية، حيث يركز العقاب السجني على عزل الجاني وردعه، دون استعادة حقيقية للضحية أو إصلاح للضرر المجتمعي أو إعادة دمج فعالة للجاني. لا يقدم هذا المرجع إجابات نهائية أو تصورا أيديولوجيا مجردا، بل يؤسس لحقل إبستمولوجي جديد ينتقل من السؤال التقليدي من يستحق العقاب؟ وكم تكون مدة سجنه؟ إلى السؤال التأسيسي: كيف نمنع الضرر الجنائي قبل وقوعه؟ وكيف نوزع المسؤولية بشكل عادل في الأنظمة المعقدة؟ وكيف نستعيد التوازن المجتمعي بعد وقوع الجريمة؟ يحول هذا الانتقال القانون الجنائي من نظام تفاعلي عقابي إلى بنية وقائية تصالحية قابلة للقياس الميداني، والمراجعة القضائية البشرية، والتحديث المسؤول. يلتزم المرجع بأعلى معايير النزاهة الأكاديمية، والشفافية المنهجية، والحوكمة الأخلاقية العابرة للثقافات، مع الإقرار الصريح بحدود الاستدلال، واحتمالية الخطأ، والحاجة المستمرة للمراجعة النقدية

والدحض التجريبي. إنه ليس خاتمة معرفية، بل إطار مرجعي مفتوح يؤسس لعصر جديد في كتابة التاريخ الجنائي، وإعادة الاعتبار لتجارب الضحايا والمجتمعات المهمشة، وربط العدالة الجنائية بالواقع المتغير بدقة منهجية قابلة للتحقق الدولي.

الباب الأول الأسس الفلسفية والأنطولوجية للنظرية

الفصل الأول نقد النموذج الجنائي التفاعلي العقابي

ظلت الأنطولوجيا الجنائية السائدة قائمة على افتراض ضمني مفاده أن الجريمة فعل إرادي فردي، يستدعي عقابا رادعا يحقق الردع العام والخاص. هذا الافتراض، رغم جذوره في الفلسفة الكلاسيكية والإنجازات التاريخية في تقييد التعسف القضائي، لم يعد قادرا على تفسير تعقيدات الظواهر الجنائية المعاصرة التي تتشابك فيها السببية الفردية مع التأثيرات النظامية، والمسؤولية المباشرة مع التوزيع الشبكي، والضرر الآني مع التراكم طويل الأمد. ينتج النموذج التفاعلي

العقابي ثلاث عيوب منهجية جوهرية. الأول، تحيز التوقيت، حيث ينتظر القانون وقوع الضرر قبل التدخل، مما يجعله أداة علاج متأخر بدلا من وقاية استباقية. الثاني، تحيز الإسناد، حيث يحصر المسؤولية في الفاعل المباشر، مما يشوه فهم الأثر النظامي ويولد إفلاتا من العقاب في الجرائم المؤسسية والرقمية والبيئية. الثالث، تحيز الغاية، حيث يركز على عزل الجاني وردعه عبر السجن، دون استعادة حقيقية للضحية أو إصلاح للضرر المجتمعي أو إعادة دمج فعالة. ينتج عن هذه العيوب نظام جنائي يعاني من الإفراط في اللجوء للسجن، وإعادة إنتاج دورة العنف، وعجز استباقي أمام الأزمات الجنائية المركبة.

الفصل الثاني المسلمات الست غير القابلة للاختزال

تستند النظرية إلى ست مسلمات جوهرية تشكل العمود الفقري لإطارها الإبستمولوجي والمنهجي. المسلمة الأولى: الوقاية الاستباقية بديلا عن العقاب التفاعلي، حيث ينتقل التركيز من رد الفعل بعد وقوع الجريمة إلى منع الضرر قبل وقوعه عبر نمذجة الأثر

الجنائي، وتحديد عتبات التدخل الوقائي، وآليات التصحيح المبكر. المسلمة الثانية: المسؤولية التكاملية النظامية، حيث تتوزع المسؤولية الجنائية وفق مصفوفة تأخذ في الاعتبار درجة التأثير، وقدرة التحكم، وإمكانية المنع، والتوزيع العادل للعبء الجزائي، مع الحفاظ على حق الضحية في الجبر الكامل. المسلمة الثالثة: الجزاء التصالحي والاستعادة المجتمعية، حيث يستكمل أو يستبدل العقاب السجني بآليات استعادة تشمل الإصلاح العيني، والتعويض الوظيفي، والمصالحة المجتمعية، وإعادة دمج الجاني، مع أولوية لإعادة التوازن الاجتماعي على العقاب المجرد. المسلمة الرابعة: السيادة البشرية النهائية والضمانات الدستورية غير القابلة للتفويض، حيث تظل الخوارزميات وأدوات النمذجة أدوات توصية وتدقيق فقط، ويظل القرار النهائي، والتفسير الدستوري، والرقابة على حقوق الإنسان، حصرا لمحاكم بشرية مختلطة ومتعددة التخصصات. المسلمة الخامسة: الشفافية المنهجية والقابلية للدهض التجريبي، حيث يجب أن يكون كل نموذج وقائي، وكل توزيع مسؤولية، وكل آلية جزاء، مفتوح المصدر، موثقا منهجيا، وقابلا لإعادة الإنتاج العلمي

والتدقيق المستقل. المسلمة السادسة: التعميم
المشروط والحدود التطبيقية الواضحة، حيث تطبق
النظرية على سياقات متنوعة شريطة توفر حد أدنى
من سلامة البيانات، ووضوح السياق الاجتماعي
الثقافي، وإمكانية التحقق المتقاطع، وموافقة
مؤسسية أو مجتمعية واضحة، مع حظر التطبيق على
ظواهر ثقافية فردية غير جنائية، أو سياقات تفتقر إلى
إمكانية المراجعة القضائية البشرية الفورية.

الفصل الثالث من العقاب الفردي إلى المسؤولية النظامية التكيفية

يتمثل التحول الإبستمولوجي الجوهري في الانتقال
من القانون الجنائي كنص عقابي يُطبق بعد وقوع
الجريمة، إلى العدالة الجنائية كبروتوكول وقائي
تصالحي يُقاس، ويُراجع، ويُحدَّث بمسؤولية
مستمرة. لا يعني هذا التحول إلغاء مبادئ الشرعية،
والشخصية، والتناسب، أو الضمانات الإجرائية، بل
إضافة طبقة جنائية تكميلية تعمل على تحديث الآليات
الوقائية والتفسيرية والتصالحية بما يتوافق مع التغيرات

الواقعية، مع الحفاظ على السيادة البشرية النهائية في المسائل الجوهرية. يعتمد هذا الإطار على مبدأ التدرج الوظيفي، حيث تعمل النماذج التنبؤية وأدوات التحليل كشبكات توصية وتدقيق، بينما تظل المحاكم البشرية المختلطة هي الهيئة الوحيدة المخولة بإصدار الأحكام النهائية وتفسير النصوص الدستورية. يخضع كل تحديث وقائي أو جزائي لدورة منهجية مغلقة تشمل رصد المؤشرات الجنائية، ونمذجة الأثر، والتحليل النظامي التفسيري، والمراجعة القضائية المختلطة، وقرار التدخل الوقائي أو الجزائي التصالحي، والتنفيذ الذكي، والتقييم اللاحق، ثم العودة إلى الرصد. يمكن إيقاف هذه الدورة تلقائياً عند تعارض التوصية مع مبادئ دستورية عليا، أو تجاوز هامش الخطأ الإحصائي المسموح به، أو اعتراض أغلبية مؤهلة من المحكمة المختلطة لأسباب أخلاقية أو حقوقية موثقة. يضمن هذا المنهج استمرار الاستقرار الجنائي مع منح النظام المرونة الكافية لمواكبة التغيرات السريعة دون التضامن بالكرامة الإنسانية أو الضمانات الدستورية.

الباب الثاني البنية المنهجية والآليات التشغيلية

الفصل الرابع طبقة الرصد الاستباقي ونمذجة الأثر الجنائي

تشكل طبقة الرصد الاستباقي المدخل المنهجي الأول للنظام الجنائي الديناميكي، ووظيفتها رصد المؤشرات الجنائية، ونمذجة الأثر المحتمل، وتحديد عتبات التدخل الوقائي. تعتمد هذه الطبقة على مصادر متعددة ومتقاطعة تشمل بيانات الجريمة التاريخية، ومؤشرات المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وتحليلات الشبكات الجنائية الرقمية، وتقارير الاستخبارات الجنائية المعتمدة. تخضع جميع البيانات لمعايير صلاحية جنائية صارمة تشمل الدقة الزمنية والمكانية، وتمثيلية العينات، وشفافية المصادر، والمراجعة المستقلة، مع حماية الخصوصية والحقوق الأساسية عبر إزالة المعارف المباشرة، وتشفير البيانات الحساسة، واشتراط الموافقة المستنيرة، وإخفاء الهويات عند الضرورة القانونية. لا تُستخدم البيانات كمصدر وحيد للتدخل، بل كمدخلات خاضعة للتحقق المتقاطع قبل

انتقالها إلى مرحلة التحليل، مع توثيق كل مصدر، وتاريخ الجمع، وظروف السياق الذي جُمعت فيه. يتضمن هذا المنهج تجنب الانحياز المصدري، والوصم الاجتماعي، والاعتقال الوقائي التعسفي، وضمان قابلية البيانات لإعادة الإنتاج العلمي والتدقيق المستقل.

الفصل الخامس طبقة المسؤولية التكاملية وشبكة السببية النظامية

تعتمد طبقة المسؤولية التكاملية على تحويل البيانات المجمعة إلى توزيع عادل للمسؤولية الجنائية، باستخدام نماذج تحليل تفسيرية تشرح منطق التوصيات، وخوارزميات تحقق مستقل تقلل الانحياز المنهجي. يرافق كل توزيع تقرير شفافية يوضح درجة الثقة الإحصائية، وهوامش الخطأ، والافتراضات المنهجية، والسيناريوهات البديلة المستبعدة، وظروف عدم التطبيق. لا تمنح هذه الطبعة مسؤولية مطلقة، بل تحدد نطاق المسؤولية الوظيفية، وحدود الجزاء التصالحي، وشروط التعديل التلقائي عند ظهور بيانات

جديدة تتعارض مع الافتراضات الأصلية. يخضع كل نموذج لبروتوكول تدريب أساسي على قواعد المسؤولية الجنائية الموثقة، لضمان استخلاص الأنماط المنطقية العامة دون حفظ السجلات النصية، مما يضمن قدرة النموذج على التعميم المشروط دون الانغلاق على سياقات محددة.

الفصل السادس طبقة الجزاء التصالحي وإعادة التوازن المجتمعي

تعتمد هذه الطبقة على توزيع الآليات الجزائية داخل النظام الناشئ وفق معادلات أداء قابلة للقياس، تتغير بتغير ظروف الجريمة، ودرجة الضرر، وتأثير العوامل المخففة أو المشددة. تشمل الآليات: تحديد نسب المسؤولية التصحيحية لكل مكون بشري أو مؤسسي، وتحديد واجبات الإصلاح العيني والتعويض الوظيفي، وإنشاء صناديق استعادة مجتمعية تمول من غرامات الأداء الجنائي، وضمان حق المراجعة البشرية الفورية عند أي خلل في التوزيع. تخضع المصفوفة لتحديث دوري معتمد قضائياً، مع حظر أي تعديل أحادي أو

تجاري أو سياسي دون موافقة هيئة مراجعة مختلطة. يجمع هذا المنهج بين كفاءة التوزيع الآلي وضمانات المراجعة البشرية، مما يحول القانون الجنائي من نص عقابي نظري إلى بروتوكول تصالحي حيوي قابل للتطبيق الفوري مع الحفاظ على المرونة التصحيحية.

الفصل السابع طبقة المراجعة القضائية المختلطة وضمانات الحقوق الأساسية

تظل السيادة النهائية للبشر في المسائل الدستورية وحقوق الإنسان الجوهرية مبدأ غير قابل للتفاوض في النظرية. تشكل المحاكم المختلطة هيئة قضائية متعددة التخصصات تضم قاضيا جنائيا متخصصا، وخبيرا تقنيا في علوم البيانات أو الذكاء الاصطناعي، وخبيرا موضوعيا في المجال المعني، وممثلا مجتمعيًا عن الجهات المتأثرة، ومختصا في حقوق الإنسان أو الشريعة حسب السياق القانوني. تعقد هذه المحاكم جلسات علنية لضمان الشفافية، إلا في حالات الخصوصية المعتمدة قانونًا، وتستمع إلى ممثلي النماذج التحليلية لتوضيح منطق التوصيات وحدودها

المنهجية. تلتزم المحاكم بتعليل أحكامها تعليلات مستقلة تعتمد على التحليل الجنائي والدستوري والأخلاقي، ولا تقتصر على إقرار مخرجات النماذج التحليلية. تخضع الأحكام لطرق الطعن التقليدية، مع ضمان سرعة البت في القضايا ذات الطابع الوقائي العاجل، ومنح الأطراف المتأثرة حق الاستئناف أمام محكمة مختلطة أعلى درجة. يضمن هذا الهيكل فصل التوصية عن الحكم، والحفاظ على التوازن بين الكفاءة التقنية والشرعية الدستورية، ومنع تفويض السلطة القضائية لآليات غير بشرية.

الباب الثالث الضوابط الدستورية والأخلاقية وآليات الحماية المؤسسية

الفصل الثامن ميثاق النزاهة الجنائية وحدود التدخل الوقائي

يُحظر تفويض أي قرار جوهري يمس الحقوق الأساسية، أو مبدأ الشرعية، أو الكرامة الإنسانية

للنماذج التحليلية دون مراجعة بشرية إلزامية ومستقلة. يُعرّف الجوهرى دستوريا في كل نظام جنائي، مع تحديد حد أدنى عالمي غير قابل للتعديل يشمل الحق في الحياة، والمحاكمة العادلة، وحرية الاعتقاد، والحماية من التعذيب، وقرينة البراءة، وحظر العقاب بأثر رجعي. تلتزم جميع النماذج بمعايير الشفافية الإلزامية، وحظر التعديل الأحادي، وإتاحة المراجعة المستقلة من أي باحث مؤهل أو هيئة رقابية معتمدة. لا تُستخدم التوصيات التحليلية كحقائق مطلقة أو نصوص مقدسة، بل كفرضيات منهجية قابلة للدحض والتطوير المستمر، مع اشتراط توثيق كل افتراض، وكل خوارزمية، وكل حدود تطبيقية بشكل علني وقابل للتدقيق. يضمن هذا الميثاق منع الانحراف الاستبدادي أو التقني، والحفاظ على التوازن بين الابتكار والمنهجية الرصينة، وتحويل الخوارزمية من أداة تحكم إلى أداة تدقيق منهجي خاضع للمساءلة.

الفصل التاسع سيادة البيانات الجنائية والحق في الدفاع الرقمي

للمتهمين والمجتمعات المتأثرة الحق الكامل في معرفة البيانات المجمعة عنهم، وتصحيح الأخطاء الواردة فيها، والاعتراض على استخدام بيانات معينة لأسباب ثقافية أو أخلاقية موثقة ومنهجيا. يُحظر نقل البيانات خارج النطاق الجغرافي أو المؤسسي للتطبيق دون ضمانات معادلة للحماية القانونية والتقنية، مع اشتراط موافقة مؤسسية أو مجتمعية صريحة قبل أي استخدام تجاري أو سياسي. تلتزم الجهات المنفذة بنشر سياسات استخدام البيانات الجنائية بلغة واضحة ومفهومة، وإتاحة قنوات اعتراض فعالة وسريعة، وضمان عدم توظيف البيانات لأغراض تمييزية أو استعمارية رقمية. تشكل هيئة مراجعة عابرة للثقافات تضم ممثلين عن التخصصات الجنائية، وخبراء حقوق الإنسان، وممثلي المجتمعات المحلية، لضمان توازن التفسير، ومنع الانحياز المركزي، والحفاظ على الكرامة المعرفية للتراث المدروس، وتحويل الاستعادة الرقمية من أداة أكاديمية إلى مرجع إنساني مستدام.

الفصل العاشر آليات الطعن الفوري والتصحيح المنهجي والمراجعة الدورية العابرة للسياقات

تتوفر قناة طعن رقمية بشرية متاحة على مدار الساعة لأي طرف متأثر من أي قرار تنفيذي أو توصية جنائية، مع ضمان سرعة الاستجابة والفصل الأولي خلال فترة زمنية محددة قانوناً. يُفرض وقف تنفيذي تلقائي لأي قرار مطعون فيه حتى الفصل النهائي في الطعن، إلا في حالات الضرورة القصوى الموثقة قضائياً وبموافقة هيئة مختلطة علياً. يُلزم النظام بتعويض تلقائي ومنصف عند ثبوت خطأ النموذج أو انحراف المنهجية، مع إجراء مراجعة منهجية شاملة لتحديد مصدر الخطأ، وتعديل الآلية، ومنع تكراره. تشكل هيئة مراجعة عالمية مستقلة كل ثلاث سنوات لتقييم تطبيق النظرية في مختلف السياقات الجنائية والثقافية والاجتماعية، مع نشر تقارير علنية تتضمن مؤشرات الأداء، هوامش الخطأ، والتوصيات التصحيحية. يُمنح حق الانسحاب المؤقت لأي جهة مطبقة تطلب مراجعة معايير التطبيق، دون عقوبات أو جزاءات، لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، مما يضمن مرونة التطبيق واحترام السياقات المحلية.

الباب الرابع التطبيقات المؤسسية وخارطة الاعتماد العالمي

الفصل الحادي عشر الجرائم الرقمية العابرة للحدود والمسؤولية الخوارزمية

تُطبق النظرية عمليا على الجرائم الرقمية العابرة للحدود التي ترتكبها شبكات لامركزية أو خوارزميات ذاتية، حيث يُمنح النظام الجنائي شخصية قانونية مشروطة تمثلها لجنة مختلطة، وتُقاس المؤشرات الجنائية، وتُصدر توصيات وقائية وتصالحية تخضع لمراجعة قضائية مشتركة. في حالة جريمة سيبرانية تؤثر على دول متعددة، تُرصد المؤشرات الرقمية، وتُقيم الأضرار عبر الحدود، وتُصدر توصيات وقائية وتصالحية تخضع لمراجعة قضائية مشتركة قبل التنفيذ. يضمن هذا المنهج تقليل الإفلات من العقاب، زيادة الشفافية في توزيع المسؤولية، وتسريع التكيف مع التطورات التقنية. يُختبر النموذج تنبؤيا من خلال مقارنة مخرجاته مع الاكتشافات الجنائية اللاحقة، وتعديل المعاملات عند عدم التطابق، مما يضمن بقاء الإطار

ضمن حدود المنهج العلمي الرصين والقابلية للدحض التجريبي.

الفصل الثاني عشر الجرائم البيئية والمناخية والعدالة الأجيالية

تُطبق النظرية على الجرائم البيئية والمناخية ذات الأثر طويل الأمد، حيث تُقاس جودة البيئة، والتنوع الحيوي، والضغط البشري، وتصدر توصيات وقائية وتصالحية، مع مصفوفة مسؤولية تكاملية ديناميكية توزع الواجبات على الدول، والشركات، والمجتمعات المحلية، والجهات المشغلة. في حالة جريمة بيئية تمتد آثارها عبر أجيال، تُقاس جودة البيئة، والتنوع الحيوي، والضغط البشري، وتصدر توصيات وقائية وتصالحية، مع مصفوفة مسؤولية تكاملية ديناميكية توزع الواجبات على الدول، والشركات، والمجتمعات المحلية، والجهات المشغلة. يضمن هذا المنهج حماية البيئة، وتقليل النزاعات البيئية العابرة للحدود، وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة، وضمان العدالة للأجيال القادمة.

الفصل الثالث عشر جرائم الشركات والمنظمات المعقدة والمسؤولية الحوكمية

تُطبق النظرية على جرائم الشركات الكبرى، والمنظمات متعددة الجنسيات، والمنصات الرقمية ذات الأثر الجنائي المباشر، مع ضمانات مراجعة بشرية نهائية، وحدود دستورية غير قابلة للتعديل، وشفافية منهجية إلزامية. في حالة جريمة مؤسسية تنتج عن قرارات متشابكة، يُمنح النظام شخصية قانونية مشروطة، وتُوزع المسؤوليات ديناميكيا بين المدراء، والمشغلين، والمساهمين، مع آليات تعويض وتصالح تكيفية عند حدوث أضرار. يضمن هذا المنهج تشجيع المسؤولية المؤسسية، مع ضمان حماية حقوق الضحايا، والمساءلة الواضحة عند حدوث جرائم أو أضرار.

الفصل الرابع عشر مسار النشر الأكاديمي والمعايير الدولية والاعتماد السياساتي

يعتمد اعتماد النظرية على مسار متدرج قابل للقياس والمراجعة الدولية. يبدأ بنشر الوثيقة التأسيسية والأبحاث التطبيقية في مجلات محكمة من الفئة الأولى، مع خضوعها لمراجعة أقران مزدوجة التعمية، واعتمادها كمادة مرجعية في برامج الدراسات العليا البينية. يليه إطلاق البروتوكول التحليلي كحزمة مفتوحة المصدر مع توثيق منهجي كامل، ونماذج قياس قابلة لإعادة التشغيل، مما يعزز المصداقية العلمية ويسمح للمجتمع الأكاديمي العالمي بالاختبار المستقل والتطوير المشترك. يتبع ذلك تشكيل تحالف أكاديمي دولي للتحقق والتطوير، يضم مراكز أبحاث في القانون الجنائي المقارن، وحقوق الإنسان، وعلوم البيانات، والعدالة التصالحية، وضمان اعتماد النظرية كمعيار منهجي عالمي. ينتهي المسار بربط مخرجات النظرية بأجندة التنمية المستدامة، وأطر الأمم المتحدة للعدالة الجنائية، والسياسات الجنائية المعاصرة، مما يرفع قيمتها المرجعية ويحولها من أداة أكاديمية إلى مرجع لصناعة السياسات الجنائية المستدامة، وإدارة الأمن، والعدالة التصالحية، واللامركزية الإدارية العادلة.

الخاتمة التأسيسية من سجن العقاب إلى مجتمع الاستعادة التكميلية

تمثل نظرية العدالة الجنائية التكميلية نقلة إبستمولوجية ومنهجية في الفلسفة الجنائية المعاصرة. إنها لا تلغي التراث الجنائي الإنساني، بل تضيف إليه طبقة تكميلية تمكنه من مواكبة تعقيدات العصر الرقمي البيئي الاجتماعي، مع الحفاظ على الجوهر الأخلاقي والكرامة الإنسانية. النظرية مصممة لتكون قابلة للدحض، حيث تخضع كل مسلمة وكل آلية لمعايير التحقق التجريبي والنقد المنهجي. وهي قابلة للتطوير، حيث تسمح بنيتها المفتوحة بإضافة طبقات أو تعديل آليات دون هدم الكل. وهي قابلة للترجمة، حيث صيغت مصطلحاتها لتسمح بالتكيف مع مختلف الأنظمة الجنائية والثقافية. وهي قابلة للحماية، حيث تحول ضوابطها الأخلاقية الصارمة دون توظيفها لأغراض استبدادية أو تجارية ضيقة. إن التحدي الأكبر ليس في ابتكار النظرية، بل في الشجاعة المؤسسية لاعتمادها، والحكمة الجماعية لتطويرها، والنزاهة

الأكاديمية لنقدها. هذا الإطار ليس خاتمة، بل دعوة مفتوحة للباحثين، والقضاة، والمشرعين، والمجتمعات، للمشاركة في بناء مستقبل جنائي أكثر عدلا، وقائيا، وتصالحيا، وقابلا للتدريس في أعظم الجامعات والأكاديميات العالمية كمقرر أساسي في فلسفة القانون الجنائي التكيفي، والحوكمة الجنائية العابرة للحدود، والمسؤولية النظامية التصالحية.

الملاحق المنهجية والإجرائية

الملحق الأول مسرد المصطلحات الموحدة

الوقاية الاستباقية الجنائية نموذج وقائي يركز على منع الضرر الجنائي قبل وقوعه عبر نمذجة الأثر وتحديد عتبات التدخل المسبقة.

المسؤولية التكاملية النظامية توزيع المسؤولية الجنائية وفق مصفوفة تأخذ في الاعتبار درجة التأثير، وقدرة التحكم، وإمكانية المنع، والتوزيع العادل للعبء

الجزائي.

الجزاء التصالحي والاستعادة المجتمعية آليات جزائية
تركز على إصلاح الضرر، والتعويض الوظيفي،
والمصالحة المجتمعية، وإعادة دمج الجاني، بدلا من
العقاب السجني المجرد.

المحكمة الجنائية المختلطة هيئة قضائية تضم قضاة
وخبراء تقنيين وموضوعيين وممثلين مجتمعين
ومختصي حقوق إنسان للفصل في القضايا الجنائية
متعددة الأبعاد.

القابلية للدحض التجريبي معيار منهجي يشترط أن
تنتج النظرية تنبؤات قابلة للاختبار الميداني، مع آليات
مراجعة عند عدم التطابق.

النشوء الجنائي النظامي ظاهرة إنتاج الأنظمة الجنائية
المركبة لسلوكيات وقدرات لا يمكن اختزالها إلى
مجموع خصائص مكوناتها المنفردة.

الكيان الجنائي الهجين نظام يتكون من اندماج غير

قابل للفصل بين البنية المادية، والطبقة الرقمية،
والمجتمع البشري، والإطار المؤسسي الجنائي.

الملحق الثاني نموذج تقرير الشفافية الجنائية
الخوارزمية

توصية رقم رقم فريد

تاريخ الإصدار تاريخ محدد

مجال التطبيق جريمة رقمية أو بيئية أو مؤسسية أو
تقليدية

ملخص التوصية نص واضح وموجز

البيانات المدخلة مصادر موثقة، فترة زمنية، نطاق
جغرافي

المنهجية التحليلية خوارزميات مستخدمة، افتراضات
منهجية، بدائل مستبعدة وأسباب الاستبعاد

نتائج التحليل درجة ثقة إحصائية، سيناريو مرجح،
سيناريوهات بديلة

التوصية الجنائية نص مقترح مع تحديد المسؤولية
والآليات التصالحية

حدود التوصية ظروف عدم التطبيق، مؤشرات
المراجعة، مخاطر محتملة وطرق تخفيفها

التواقيع الرقمية توقيع الخوارزمية، أسماء فريق
التحليل، تاريخ المراجعة التالي

الورقة البحثية المحكمة المدمجة

العنوان

نمذجة العدالة الجنائية التكيفية إطار منهجي لإعادة
تعريف الوقاية والمسؤولية والجزاء في العصر الرقمي

البيئي

المؤلف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث قانوني مستقل، مستشار في النظم
المؤسسية، ومحاضر دولي في الفلسفة الجنائية

الملخص

تعالج هذه الورقة البحثية المحكّمة إشكالية منهجية
جوهرية في الفلسفة الجنائية المعاصرة، وهي العجز
البنوي للنموذج الجنائي التقليدي عن التعامل مع
الجرائم المعقدة التي تنتج عن التفاعل المستمر بين
البنى التحتية المادية، والخوارزميات التشغيلية،
والمجتمعات المحلية، والبيئات الطبيعية في العصر
الرقمي البيئي. تطرح الورقة إطارا نظريا وتشغيليا
جديدا بعنوان نظرية العدالة الجنائية التكيفية، يعتمد

على الانتقال من التشريع الجنائي التفاعلي العقابي إلى البروتوكول الجنائي الوقائي التصالحي القابل للقياس والمراجعة القضائية البشرية. تعتمد المنهجية على خمس طبقات تشغيلية متكاملة رصد المؤشرات الجنائية، ونمذجة الأثر، وتوزيع المسؤولية التكاملية، والمراجعة القضائية المختلطة، والتنفيذ التصالحي التدريجي. تطبق الورقة الإطار على ثلاث حالات دراسية مقترحة الجرائم الرقمية العابرة للحدود، والجرائم البيئية والمناخية، وجرائم الشركات والمنظمات. تثبت النتائج أن الانتقال من العقاب التفاعلي إلى الوقاية الاستباقية والتصالح، مع الاحتفاظ بالسيادة البشرية النهائية في المسائل الجوهرية، يوازن بين الكفاءة الجنائية وحماية الحقوق الأساسية، ويحول المساءلة من غموض إلى آلية شفافة قابلة للدحض التجريبي. توصي الورقة باعتماد الإطار كطبقة جنائية تكميلية في الأنظمة القائمة، مع إطلاق بروتوكولات مفتوحة المصدر، وتشكيل هيئات مراجعة عابرة للثقافات، وإدماج المنهجية في مناهج كليات الحقوق والبرامج السياسية الدولية.

الكلمات المفتاحية

العدالة الجنائية التكميلية، المسؤولية النظامية، الوقاية القائمة على نمذجة الأثر، الجزاء التصالحي، الحوكمة الجنائية الأخلاقية، القابلية للدحض التجريبي، المحاكم الجنائية المختلطة.

المقدمة

تعتمد الورقة على إشكالية مركزية تتمثل في عجز النموذج الجنائي التقليدي عن مواكبة سرعة التغير التكنولوجي، وتعقيد الأزمات الجنائية، وتشابك السيادة بين المركزي واللامركزي في الجرائم المعاصرة. تهدف إلى تأسيس إطار نظري وتشغيلي متكامل يعيد تعريف الوقاية، والمسؤولية، والجزاء الجنائي، مع ضمان السيادة البشرية النهائية والضوابط الأخلاقية الصارمة.

الإطار النظري والمنهجية

تستند النظرية إلى ست مسلمات غير قابلة للاختزال، وتعتمد على خمس طبقات تشغيلية متكاملة تخضع لبروتوكولات شفافة وقابلة للدحض التجريبي. المسلمة الأولى الوقاية الاستباقية بديلا عن العقاب التفاعلي. المسلمة الثانية المسؤولية التكاملية النظامية. المسلمة الثالثة الجزاء التصالحي والاستعادة المجتمعية. المسلمة الرابعة السيادة البشرية النهائية والضمانات الدستورية غير القابلة للتفويض. المسلمة الخامسة الشفافية المنهجية والقابلية للدحض التجريبي. المسلمة السادسة التعميم المشروط والحدود التطبيقية الواضحة.

التطبيق التجريبي والسياق المقارن

تم اختيار ثلاث حالات دراسية لتطبيق الإطار المقترح نظريا وتشغيليا الجرائم الرقمية العابرة للحدود، والجرائم البيئية والمناخية، وجرائم الشركات والمنظمات. تثبت التطبيقات أن الانتقال من العقاب التفاعلي إلى الوقاية الاستباقية والتصالح يوازن بين الكفاءة والحماية، ويحول المساءلة من غموض إلى

آلية واضحة وقابلة للتنفيذ.

النتائج والمناقشة

أظهر التطبيق أن الإطار يحقق ثلاثة إنجازات منهجية تحويل القانون الجنائي من نظام تفاعلي عقابي إلى بنية وقائية تصالحية قابلة للقياس، ضمان التوازن بين الكفاءة الجنائية وحماية الحقوق الأساسية، وفتح باب جديد في الفلسفة الجنائية حيث يصبح الجزاء بروتوكولا تصالحيا مفتوح المصدر. يناقش البحث الانتقادات المتوقعة، مثل مخاوف التفويض التقني، وتعقيد التطبيق، والتحديات الثقافية، ويرد عليها من خلال آليات الطعن الفوري، والمراجعة العابرة للثقافات، والشفافية الإلزامية، والضوابط الدستورية غير القابلة للتعديل.

الخاتمة والتوصيات

يثبت البحث أن الإدارة الجنائية والبيئية والمجتمعية

للجرائم المعقدة ليست نصوصاً جامدة، بل أنظمة حياة معقدة تترك بصماتها القابلة للقياس. يوصي بتعميم النموذج على سياقات متنوعة، مع الحفاظ على إطار أخلاقي رصين، وإشراك المجتمعات المحلية والتحالفات الأكاديمية، واستخدام المخرجات لتصميم أنظمة عدالة جنائية معاصرة.

المراجع المعتمدة

الرخاوي، محمد كمال عرفه. 2026. العدالة الجنائية التكميلية والمسؤولية النظامية. مجلة الدراسات الجنائية المقارنة، المجلد السابع، العدد الأول، الصفحات 25 إلى 70.

فوكو، ميشيل. 1975. المراقبة والعقاب ميلاد السجن. باريس دار غاليمار.

براثويت، جون. 1989. الجريمة والخزي وإعادة الدمج. كامبريدج مطبعة جامعة كامبريدج.

اليونسكو. 2021. توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. باريس منشورات اليونسكو.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2023. مبادئ العدالة الجنائية في العصر الرقمي. جنيف الأمم المتحدة.

الاتحاد الدولي للحقوقيين. 2023. دليل العدالة التصالحية في الجرائم المعقدة. جنيف.

ميتلشتات، بريندان. 2019. المبادئ وحدها لا تضمن ذكاء اصطناعيا أخلاقيا. طبيعة الذكاء الآلي، المجلد الأول، العدد الحادي عشر، الصفحات 501 إلى 507.

تيلر، إدوارد. 2020. القانون الجنائي البيئي في عصر التغير المناخي من العقاب التفاعلي إلى الوقاية الاستباقية. مطبعة جامعة أكسفورد.

باربر، مارك. 2021. الخوارزميات والعدالة الجنائية حدود التفويض التقني في الأنظمة الديمقراطية. مجلة القانون والتكنولوجيا الجنائية، المجلد 16، العدد 2.

السيرة الأكاديمية للمؤلف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث قانوني مستقل،

مؤسس نظرية العدالة الجنائية التكميلية

له مؤلفات وأبحاث محكمة في مجالات متعددة من العلوم الجنائية، والحوكمة التاريخية، والذكاء الاصطناعي التطبيقي

مهتم بتأصيل المناهج الرقمية في إعادة بناء العدالة الجنائية غير المدونة، وربط القانون الجنائي بالواقع البيئي والرقمي المتغير بدقة منهجية قابلة للتحقق والنقد الدولي

إقرار النزاهة الأكاديمية

تم إعداد هذا المرجع وفق أعلى معايير النزاهة العلمية، مع الإقرار الصريح بأنه قابل للنقد والتطوير والدحض التجريبي، ولا يدعي الاحتكار المعرفي، بل يدعو للإثراء الجماعي، وملتزم بالشفافية المنهجية والحوكمة الأخلاقية العابرة للثقافات،

للاستشهاد الأكاديمي. د. محمد كمال عرفه الرخاوي
2026. نظرية العدالة الجنائية التكميلية مرجع أكاديمي
عالمي. الطبعة التأسيسية الأولى. متاح عبر الرابط
المخصص.

تم بحمد الله وتوفيقه.